أثر انعكاسات ظاهرة اللجوء البيئي على الاستقرار السياسي (دارفور نموذجًا)

The impact of the environmental refugee phenomenon on political stability (Darfur: as a model)

سمر إبراهيم محمد

دكتوراه في العلوم السياسية– عضو المجلس المصري للشئون الخارجية

المستخلص:

لقد اهتم الدارسون والمفكرون بموضوع البيئة وعملوا على إيجاد الوسائل اللازمة للمحافظة عليها وحمايتها من التلوث، حيث حظي هذا الموضوع على اهتمام الحكومات المحلية والمنظمات الدولية على حد سواء، ونظرًا لأهمية البيئة لكونها الحيز أو الإطار الذي يمارس فيه الإنسان مختلف نشاطاته الحياتية ويطور اقتصاد البلد، لذا فإن أي اعتداء على هذه البيئة من شأنه أن يؤثر بشكل أو بآخر على حركة التنمية والاستقرار في البلد، ولا شك أن ذلك يؤدي إلى تراجع الناحية الاقتصادية والصحية والاضطرابات السياسية، حيث أن التلوث يمثل اعتداء مباشرًا على صحة الإنسان بغض النظر عن نوع هذا التلوث، والأمر الذي لا خلاف عليه أنه لا يوجد جانب من جوانب هذه الحياة إلا ويكون معرضًا لمخاطر تلوث البيئة.

وقد تنامت ظاهرة اللجوء البيئي في السنوات الأخيرة نتيجة لتغيرات المناخ والكوارث الطبيعية وتدهور البيئة في بعض المناطق. وتتعلق هذه الظاهرة بتهجير الأفراد والمجتمعات من بلدانهم بحثًا عن ملاذ آمن أو فرص أفضل تحت ضغوط البيئة القاسية. وتؤثر ظاهرة اللجوء البيئي على الاستقرار السياسي بعدة طرق، ومن أهم هذه التأثيرات؛ الضغط على الموارد؛ حيث يمكن أن يؤدي تدفق كبير من اللاجئين البيئيين إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية والاقتصادية في الدول / المناطق المضيفة. قد يحدث نقص في المياه والغذاء والسكن والطاقة، مما يتسبب في توترات وصراعات بين اللاجئين والسكان الأصليين. ويمكن أيضًا أن يؤدي وجود عدد كبير من اللاجئين البيئيين إلى زيادة الاضطرابات الاجتماعية والتوترات القومية في الدول / المناطق المضيفة، حيث قد يحدث صراع على الموارد والفرص الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: اللجوء البيئي، الاستقرار السياسي، دارفور.

Abstract:

Scholars and thinkers have paid attention to the issue of the environment and have worked to find the necessary means to preserve it and protect it from pollution. This subject-matter has received the attention of local governments and international organizations alike, and given the importance of the environment as it is the space or framework in which a person practices his various life activities and develops the country’s economy, so any attack on this environment would affect, in one way or another, the development and stability movement in the country, and there is no doubt

that this would lead to a decline in the economic and health aspects and political unrest, as pollution represents a direct attack on human health, regardless of the type of this pollution, and the matter is What is undisputed is that there is no aspect of this life unless it is exposed to the risks of environmental pollution.

The environmental refugee phenomenon has grown in recent years as a result of climate change, natural disasters, and environmental deterioration in some areas. This phenomenon relates to the displacement of individuals and communities from their countries in search of a safe haven or better opportunities under the pressures of the harsh environment. The environmental refugee phenomenon affects political stability in several ways, the most important of which are: pressure on resources; A large influx of environmental refugees could increase pressure on natural and economic resources in host countries/regions. Water, food, housing and energy shortages may occur, causing tensions and conflicts between refugees and indigenous people. The presence of a large number of environmental refugees can also increase social unrest and nationalist tensions in host countries/regions, where conflict over resources and economic opportunities may occur.

Keywords: The environmental refugee, Political Stability, Darfur.

مقدمة:

لقد اهتم الدارسون والمفكرون بموضوع البيئة وعملوا على إيجاد الوسائل اللازمة للمحافظة عليها وحمايتها من التلوث، حيث حظي هذا الموضوع على اهتمام الحكومات المحلية والمنظمات الدولية على حد سواء، ونظرًا لأهمية البيئة لكونها الحيز أو الإطار الذي يمارس فيه الإنسان مختلف نشاطاته الحياتية ويطور اقتصاد البلد، لذا فإن أي اعتداء على هذه البيئة من شأنه أن يؤثر بشكل أو بآخر على حركة التنمية والاستقرار في البلد، ولا شك أن ذلك يؤدي إلى تراجع الناحية الاقتصادية والصحية والاضطرابات السياسية، حيث أن التلوث يمثل اعتداء مباشرًا على صحة الإنسان بغض النظر عن نوع هذا التلوث، والأمر الذي لا خلاف عليه أنه لا يوجد جانب من جوانب هذه الحياة إلا ويكون معرضًا لمخاطر تلوث البيئة.

وقد تنامت ظاهرة اللجوء البيئي في السنوات الأخيرة نتيجة لتغيرات المناخ والكوارث الطبيعية وتدهور البيئة في بعض المناطق. وتتعلق هذه الظاهرة بتهجير الأفراد والمجتمعات من بلدانهم بحثًا عن ملاذ آمن أو فرص أفضل تحت ضغوط البيئة القاسية. وتؤثر ظاهرة اللجوء البيئي على الاستقرار السياسي بعدة طرق، ومن أهم هذه التأثيرات؛ الضغط على الموارد؛ حيث يمكن أن يؤدي تدفق كبير من اللاجئين البيئيين إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية والاقتصادية في الدول / المناطق المضيفة. قد يحدث نقص في المياه والغذاء والسكن والطاقة، مما يتسبب في توترات وصراعات بين اللاجئين والسكان الأصليين. ويمكن أيضًا أن يؤدي وجود عدد كبير من اللاجئين البيئيين إلى زيادة الاضطرابات الاجتماعية والتوترات القومية في الدول / المناطق المضيفة. حيث قد يحدث صراع على الموارد والفرص الاقتصادية، وتزايد حالات التمييز والعنف القومي، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار السياسي، وغيرها من التداعيات. بشكل عام، إن التحديات المتعلقة باللجوء البيئي تشكل تحديًا

شاملاً يتطلب استجابة دولية متكاملة ومنسقة للحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي في مجتمعاتنا المتغيرة بسبب التغيرات البيئية. ومن هنا يأتي موضوع الدراسة، والذي يأت تحت عنوان: "أثر انعكاسات ظاهرة اللجوء البيئي على الاستقرار السياسي (دارفور نموذجًا)".

أولاً، إشكالية الدراسة:

تدور اشكالية الدراسة حول معرفة أثر انعكاسات ظاهرة اللجوء البيئي على الاستقرار السياسي، ومن ثم، تتمثل المشكلة البحثية للدراسة في تساؤل رئيسي مفاداه: **كيف تؤثر ظاهرة اللجوء البيئي على الاستقرار السياسي؟**

ومن خلال هذا التساؤل، يتفرع عدد من التساؤلات الفرعية، وذلك على النحو التالي:

- **ماهية البيئة والسلام البيئي؟**
- **ما المقصود باللجوء البيئي؟**
- **ما هو أثر اللجوء البيئي على دارفور؟**

ثانيًا، أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى ما يلي:

- تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة، إن لم تكن محدودة، وذلك من خلال تناول الدراسة مفاهيم وآليات ومداخل واستراتيجيات تطوير آليات لمواجهة التحديات البيئية التي تسهم في استشراف المستقبل المأمول للاستدامة البيئية والحفاظ عليها.
- تقديم دراسة علمية ينتفع بها الباحثين والدارسين والمستويات القيادية من خلال إثراء معرفتهم بالتحديات البيئية وأثرها على الاستقرار السياسي.
- ستقدم الدراسة لبنة معرفية حتى ولو كانت بسيطة لخدمة الباحثين والدارسين في هذا المجال وتقريبهم ولو بشكل جزئي من حقيقة ما يدور حولنا.

ثالثًا، منهج الدراسة:

- **منهج دراسة الحالة:** توفر دراسة الحالة صورة واضحة للحالة لاعتبارها وسيلة دقيقة توفر معلومات تفصيلية وشاملة عن الظاهرة، مما يجعلها تسهم بشكل فعال في تكوين فرضيات جديدة تفتح المجال أمام دراسات مستقبلية. كما تصف دراسة الحالة، الحالة من منظور تحليلي وتفاصيل دقيقة أكثر من الأساليب الأخرى المستخدمة في جمع المعلومات، بالإضافة إلى إنها تفحص العوامل المعقدة التي يتضمنها الموقف المعني من أجل التعرف على العوامل المسببة لحالة الدراسة. ولذا نعتمد على هذا المنهج في دراسة كافة الجوانب المتعلقة عن التحديات البيئية وأثرها على الاستقرار السياسي بالتطبيق على إقليم دارفور.

رابعًا، تقسيم الدراسة:

تقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة تشمل النتائج والتوصيات، ويمكن تفصيل هذا التقسيم على النحو الآتي:

- **المبحث الأول: ماهية البيئة وأهميتها للإنسان.**
- **المبحث الثاني: ماهية اللجوء البيئي.**
- **المبحث الثالث: الاستقرار السياسي في دارفور في ظل اللجوء البيئي.**

المبحث الأول
ماهية البيئة وأهميتها للإنسان

في البداية تجدر الإشارة إلى أن مصطلح "البيئة" يتم استخدامه على نطاق واسع، ولذا فقد تعددت التعاريف التي قيلت بشأنها، إذن فماذا يعني مصطلح "البيئة" **(Environment)**؟ طبقًا للاستخدام الأكثر شيوعًا لهذا المصطلح فإن البعض يرى أنه يعني في معناه البسيط "الطبيعة" **(Nature)**، وبمعنى آخر المناظر الطبيعية **(Natural Views)**، وبالنسبة لهؤلاء الأشخاص فيمكن القول بأن البيئة في الغالب ترتبط ارتباطًا وطيدًا بمفاهيم الحياة البرية **(Wildlife)** والمناظر الطبيعية البكر التي لم تتأثر – أو، على الأقل تأثرت بشكل غير ملموس – بالأنشطة البشرية **(Human activities)**، وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لهؤلاء الأشخاص فإن هناك أشخاص آخرين يرون أن مصطلح "البيئة" يشمل إلى حد ما العناصر البشرية **(Human elements)**.

قد يعتبر الكثير من الناس المناظر الطبيعية الزراعية والرعوية جزءًا من البيئة، في حين أن البعض الآخر أكثر شمولاً يعتبرون جميع عناصر سطح الأرض – بما في ذلك المناطق الحضرية – تشكل البيئة. وبالتالي، في الاستخدام الشائع، يربط مفهوم "البيئة" بصور متنوعة ومرتبط بافتراضات ومعتقدات مختلفة غالبًا ما تكون غير معلن عنها – ومع ذلك قد يتم التمسك بها بقوة.

ومع ذلك، فإن كل هذه الاستخدامات لها افتراض أساسي: أن "البيئة" موجودة في نوع من العلاقة مع البشر. ومن ثم فإن البيئة، بشكل مختلف، هي "الخلفية" للسرد المتكشف للتاريخ البشري، والموائل والموارد التي يستغلها البشر، أو "المناطق النائية" التي تحيط بالمستوطنات البشرية، أو "البرية" التي لم يقم البشر بتدجينها أو السيطرة عليها بعد.

بمعناها الحرفي تشير كلمة "البيئة" ببساطة إلى البيئة المحيطة، وبالتالي فإن بيئة الفرد أو الكائن أو العنصر أو النظام تشمل جميع الكيانات الأخرى المحيطة به، ومع ذلك فمن النادر أن يتواجد الأفراد والأشياء والعناصر والأنظمة في عزلة، وبدلاً من ذلك يميلون إلى التفاعل مع الكيانات المحيطة بدرجات متفاوتة[١]، لذلك، ليس من المفيد بشكل خاص تصور "البيئة" دون تضمين هذا التصور بعض مفهوم العلاقة، حيث يؤثر الأفراد والأشياء والعناصر والأنظمة – ويتأثرون بدورهم – بمحيطهم.

في الواقع، قد تكون شـــبكات العلاقات الموجودة بين الكيانات المختلفة، في بعض الحالات، واســـعة النطاق ومعقدة للغاية. وبالتالي يمكن اعتبار "البيئة" "مســـاحة" أو "حقل" تحدث فيه شـــبكات العلاقات والترابط والتفاعلات بين الكيانات. بالنســبة لأولئك الذين درســوا علم البيئة، ســيكون مثل هذا المفهوم مألوفًا، لأن علماء البيئة يهتمون بكل من المكونات الحيوية (الحية) واللاأحيائية (غير الحية) للأنظمة البيئية – وخاصـــةً مع تفاعلات تلك المكونات. حيث غالبًا ما يستخدم مصطلح "البيئة" بالتبادل مع المصطلح البيئي "النظام البيئي"، والذي يمكن تعريفه على أنه مجتمع من الكائنات الحية المتفاعلة مع محيطها المادي[٢]. إن مفهوم الترابط هو مفهوم مركزي في علم البيئة وإدارتها، حيث حدثت العديد من القضـايا البيئية لأن أحد الأنظمة البيئية قد تعرض للاضطراب أو التدهور – سواء بشكل عرضي أو متعمد – نتيجة للتغييرات في نظام آخر.

وفي ذات السياق، تعرف البيئة في علم الاجتماع بأنها: تعني الوسط، أو الإطار الذي يعيش ويسكن فيه الإنسان، ويؤثر فيه ويتأثر به، ويحصل منه على مقومات الحياة من غذاء، ومأوى، وغيرها[٣].

أما وفق دائرة المعارف الجغرافية الطبيعية فتعرف على أنّها: "المحيط الطبيعي والاجتماعي، وكل ما يحيط بالكائنات الحية، كالإنســـان، والحيوان، والنبات من عوامل تتحكم فيها العوامل الاجتماعية والاقتصـــادية وتؤثر في نشأته وتطوره ومختلف مظاهر حياته، وتحتوي على مواد حيّة وغير حية"[٤].

ونظرًا لأن الاســتدامة البيئية هي واحدة من أكبر القضــايا التي تواجهها البشــرية في الوقت الحاضــر. أثارت زيادة عدد السكان إلى جانب التصعيد الهائل في الأنشطة البشرية العديد من الأسئلة حول استدامة الموارد الطبيعية على الكوكب. لا يوجد جزء من الأرض الآن بمنأى عن تأثير الأنشــطة البشــرية أو التلوث. فقد أدى التزايد المستمر في عدد السكان والزيادة في استهلاك الفرد إلى فرض قيود كبيرة على الموارد الطبيعية. بالإضافة إلى ذلك، فقد أدى التحضر والتصنيع والممارسات الزراعية الحديثة بالإضافة إلى الحروب العسكرية إلى تلويث موارد المياه والهواء والتربة في جميع أنحاء العالم. وبالتالي، فإن الموارد الطبيعية لا تتعرض للاســتغلال المفرط فحسب، بل تتلوث أيضًا بالمواد الكيميائية السامة مما يجعل من الصعب على الأجيال القادمة البقاء على قيد الحياة.

أهمية البيئة للإنسان:

تتمثل أهمية البيئة بالنسبة للإنسان بشكل عام في أنها أصله وبدايته المادية، ويمكن القول بأن الإنسان خُلق من البيئة، ويســكن فوقها، ويمارس خلافته عليها وفوقها، وفي داخلها يوارى جثمانه، وفيما يلي إبراز مدى أهمية البيئة للإنسان [٥]:

١. الأهمية العلمية والثقافية:

ترتبط مواهب العمل العلمية والثقافية التي يمتلكها الإنســان ارتباطاً وثيقاً بالبيئة التي يعيش فيها، اعتمادًا على تأثير غرائزهم وأمزجتهم اعتدالاً أو اختلالاً واعتلالاً، ذلك لأن الاختلاف في المناخ البيئي له تأثير كبير على المقومات الوجدانية للبشر، فالإنسان ابن بيئته الطبيعية والثقافية والاجتماعية كما يتأثر بها يؤثر فيها، كما أن حركته فيها تعتمد على نوع العلاقة التي تربط بينه وبين تلك البيئة.

٢. الأهمية الصحية:

ويمتد تأثير البيئة على الإنسان إلى ترك بصمة واضحة على صحته، ولكل بيئة أمراضها الخاصة التي تصيب سكانها والمخالطين لهم، وتسمى هذه الأمراض بالأمراض المتوطنة؛ على سبيل المثال، جدري الماء هو عدوى فيروسية تنتشر عبر الجهاز التنفسي، والملاريا مرض تسببه طفيليات تنتقل إلى الإنسان عن طريق لدغة بعوضة مصابة. ولذلك، فإن حماية البيئة يمكن أن تعزز الصحة. على سبيل المثال، يمكن أن تساعد جودة الهواء في الغابات على تحسين صحة الرئة(٦).

٣. الأهمية الاقتصادية والعمرانية:

تؤثر العوامل الاقتصادية والعمرانية تأثيراً مباشرًا علي حياة الناس، فكما هو معلوم فإن المدنية تحمل في طياتها المعيشة الهانئة والرخاء الاقتصادي، في حين أن البداوة تحمل في طياتها الشقاوة والحرمان، وكذلك فإن العوالم الاقتصادية هي أيضًا من نتائج البيئة الطبيعية، فطبيعة البيئة هي التي تحدد أنماط استغلالها اقتصاديًا، فلكل من البيئة الزراعية والصناعية والتجارية مقومات خاصة بها، لا بد من توافرها في أي منها(٧).

وبالتالي، من المهم جدًا تقييم تأثير الأنشطة البشرية على النظم البيئية المحلية وكوكب الأرض ككل بشكل منتظم، واستخدام أحدث التقنيات والأدوات على الرغم من أنها تساعد في تقييم الموقف ولكن هناك حاجة لإيجاد حلول صديقة للبيئة أيضًا.

<u>أسباب حماية البيئة وفقًا للقانون الدولي:</u>

يعتبر القانون البيئي أساسًا للاستدامة البيئية، وأصبح التحقيق الكامل لأهدافه أكثر إلحاحًا في مواجهة الضغوط البيئية المتزايدة؛ ومن ثم، تكمن أسباب حماية البيئة في الآتي (على سبيل المثال وليس الحصر):

١. الأسباب العلميّة والفنيّة:

تدل الاحتياجات الفنية والعلمية على أهمية التعاون الدولي، من أجل حماية البيئة والحفاظ عليها من التلوث، حيث يتطلب ذلك تبادل الخبرات المكتسبة والمعلومات بين الدول المعنية، وكذلك الخبرات العلمية والتقنية والأجهزة والمعدات متطورة.

٢. الأسباب الاقتصادية:

يتمثل الاقتصاد في الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة للإنسان وذلك من أجل الوصول للتنمية الشاملة، أي التنمية الاقتصادية والصحية والثقافية والاجتماعية والسياسية والمستدامة، بهدف الوصول إلى أفضل مستويات لمعيشة الإنسان(٨).

٣. أسباب جغرافية وطبيعية:

إن البيئة الإنسانية وحدة واحدة، لا تتجزأ، وعناصرها مشتركة بين جميع المقيمين على الكرة الأرضية، كما أنها مرتبطة ومتصلة ببعضها، فالأضرار التي تصيب البيئة لا تنحصر في مكان حدوثها، بل تصيب أماكن تبعد آلاف الكيلو مترات عن مصدر حدوثها، أي تعبر الحدود والقارات، وتنتقل إلى دول وقارات أخرى(٩).

٤. الأسباب التي تتعلق بحماية المناطق الغير خاضعة لسيادة الدول والمشتركة بين الدول:

هناك مناطق شاسعة من الأرض لا تخضع لسيادة أي دولة، فهي تعد مناطق دولية، وتعتبر تراثًا مشتركًا للإنسانية، ولذلك يجوز لكل دولة بشروط معينة، استخدامها واستغلالها. لكن في الواقع تسئ الدول في استغلال الحقوق التي أقرها القانون الدولي فيما يتعلق باستخدام تلك المناطق وما يترتب على ذلك من أضرار بيئتها، وذلك لأن بيئة هذه المناطق تشكل في نهاية الأمر جزءً لا يتجزأ من البيئة الإنسانية، وبالتالي ما يُصيب هذه الأولى ما يصيب الأخيرة، ومن ثم، فإن حماية بيئة هذه المناطق ينعكس تلقائيًا على حماية البيئة بصفة عامة.

ومن ناحية أخري، تظهر أهمية التعاون الدولي لحماية البيئة في حالة حماية أو تنظيم استغلال الثروات الطبيعية، التي تشترك فيها دولتان أو أكثر، حيث لا فائدة من أية إجراءات فردية من قبل الدولة في حماية البيئة، حيث يتطلب الأمر التعاون المشترك الثنائي أو متعدد الأطراف بين الدول المعنية، وقد يأخذ هذا التعاون صورة اتفاقيات دولية، أو هياكل تنظيمية، كالمنظمات الدولية أو اللجان الدولية المشتركة(١٠).

المبحث الثاني:

ماهية اللجوء البيئي

اللاجئون البيئيون عبارة عن مجموعات بشرية انتقلوا إلى أقاليم دول أجنبية لأسباب إيكولوجية، ولا شك أن اللاجئ سواء كان إيكولوجي أو تقليدي فإنه يؤثر على مبدأ سيادة الدولة ويخلق إشكالاً معها، كما أنه يتطلب وجود التزام دولي لتقديم المساعدة والإعانة الدولية من خلال الدول المستقبلة أو المنظمات الدولية أو حتى الدول الأخرى تطبيقاً لنصوص حقوق الإنسان والتي تنادي بحق الإنسان في الحياة.

أولاً: تعريف اللاجئ البيئي:

ظهر هذا المصطلح لأول مرة في السبعينات من القرن الماضي علي يد العالم البيئي Lester Brown، مؤسس منظمة World watch عام ١٩٧٤، وذلك عندما قامت المنظمة بإجراء أبحاث تختص بالبيئة تحت برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والتي ركزت فيها علي زيادة الروابط بين الهجرة الداخلية والدولية والبيئة(١١).

يُقصد باللاجئ كل إنسان تعرضت حياته أو سلامته البدنية أو حريته للخطر خرقاً لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فيكون له الحق في طلب الملجأ، أما اللاجئ البيئي؛ فيقصد به كل شخص اضطر طوعاً أو قسراً لترك بلده أو منطقته وداره بسبب أحداث طبيعية أو من صُنع البشر متصلة بالبيئة، وأدت إلى تهديد وجوده أو الإضرار بمستوى عيشه(١٢).

أيضاً يقصد باللاجئ البيئي (Environmental refugee) الفرد غير القادر على العيش في أمان في مقر سكناه بسبب ظواهر طبيعية مثل الجفاف، وانجراف التربة، التصحر وإزالة الغابات ومشاكل بيئية أخرى وتزامن هذه المسببات مع الضغوط الديمغرافية والفقر المدقع(١٣).

وعرفت المنظمة الدولية للهجرة المهجرين بيئياً على أنهم "الأشخاص أو مجموعات من البشر يجبرون على مغادرة أماكن سكنهم أو يختارون ذلك بصورة مؤقته أو دائمة لأسباب قاهرة نتيجة لتغير مفاجئ أو تدريجي في البيئة يؤثر سلباً على حياتهم أو ظروفهم المعيشية، إذ ينتقلون إما داخل بلدانهم أو خارجهم"(١٤).

أما تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP للاجئين البيئيين بأنهم الأفراد الذين شردوا مؤقتاً بسبب الحوادث الصناعية المفاجئة أو مصادر الخطر الطبيعية، أو هم الأفراد الذين شردوا بشكل كامل بواسطة مشروعات التنمية الاقتصادية، أو الذين اضطروا ليهاجروا بسبب التبديد المدمر للموارد الطبيعية(١٥).

وتعرف الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للهجرة المهاجرين البيئيين بأنهم أفراد أو مجموعات يضطرون إلى مغادرة منازلهم بسبب التغيرات المستمرة والمفاجئة في البيئة والتي تؤثر سلبا على حياتهم أو ظروفهم المعيشية. يختارون القيام بذلك بشكل مؤقت أو دائم، ويتنقلون داخل البلد أو خارجه. "اعلموا أن المنظمة لا تعترف تحت أي ظرف من الظروف باستخدام مصطلح اللاجئ البيئي، والدليل على ذلك أن اتفاقية جنيف تقصر تسمية اللاجئ على أولئك الذين يتعرضون للاضطهاد السياسي والديني، في حين لم يتم اعتبار المناخ أسباب اللجوء، لذلك استخدم مصطلح المهاجر البيئي بدلا من اللاجئ(١٦).

ثانياً، فئات اللاجئون البيئيون:

ينقسم اللاجئون البيئيون إلى ثلاث فئات(١٧):

الفئة الأولى: والتي تضم الذين يتم تهجيرهم بشكل مؤقت بسبب أحداث بيئية طارئة والكوارث البيئية كالفيضانات والزلازل والعواصف، ثم يعودون إلى منازلهم بمجرد انتهاء الحدث وإعادة تأهيل المنطقة.

الفئة الثانية: تتضمن نقلهم بصفة دائمة وتسكينهم في مناطق أخرى بديلة وذلك في حالة بناء السدود وما ينتج عنها من إقامة البحيرات الصناعية فيتم نقلهم من تلك القرى الحاضنة للمشروعات.

الفئة الثالثة: وفيها يقوم اللاجئون البيئيون بترك مواطنهم الأَلية بصفة مؤقتة أو دائمة بهدف البحث عن سُبل أفضل للحياة، سواء داخل البلد نفسه أو خارجه، نظراً لتدهور الموارد الطبيعية في موطنهم الأصلي وعدم قدرتها على توفير متطلباتهم الأساسية.

ثالثًا، اللجوء البيئي في القانوني الدولي العام:

تواجه ظاهرة اللجوء البيئي مشكلة في الاعتراف القانوني بها مما يخلق مجموعة من التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الدولة المستقبلة لهم، وبالتبعية يؤثر على معدل الأمن الإنساني فيها ومعدل تحقيقها لمخرجات التنمية المستدامة، وبالتالي تظهر مشكلة تحقيق التوازن بين الأمن الإنساني للاجئ البيئي وبين التنمية المستدامة في الدولة المستقبلة.

- إشكالية التحديد القانوني للاجئ البيئي في القانون الدولي:

يخضع مفهوم اللجوء إلى اتفاقية جينيف لعام ١٩٥١م، والتي عرفت اللاجئ في المادة الأولى منها على أنه "كل من يوجد بنتيجة أحداث وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو

جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية خارج البلاد ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف، أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة ولا يستطيع بسبب ذلك العودة إلى ذلك البلد"(١٨).

وبالتالي، وفقاً للتعريف الوارد في اتفاقية جينيف فإن صفة اللجوء تنطبق على كل من تعرض لاضطهاد العرق أو الدين أو الجنس، أو الانتماء إلى فيه اجتماعية أو سياسية معينة، وبالتالي فهي تنكر صفة اللجوء في حالة التدهور البيئي.

وقد اقترح بعض الفقهاء وجود توسيع لاتفاقية جينيف لتشمل اللاجئين البيئيين، أو على الأقل وضع معاهدة جديدة تختص بهذه الفئة من اللاجئين، فهم يرفضون اعتبار الأحداث البيئية نوعاً من أنواع الاضطهاد لذلك فلا تشمل المعاهدة اللاجئ البيئي إلا إذا استخدمت الدولة البيئة كأداة للضغط على سكانها؛ مثلما حدث في جنوب العراق من تجفيف الحكومة للأهوار كنوع من قمع المعارضين والمتمردين(١٩).

ولكن لم تتحقق تلك المحاولات بسبب عدم رغبة أو عدم قدرة الدول المستقبلة على استيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين البيئيين خوفاً من أن يمس ذلك من سيادتها، وعلى الرغم من عدم وجود معاهدة خاصة تحمي حقوقهم بصفتهم كلاجئين بيئيين، فإن القوانين العامة التي تحمي حقوقهم متعددة ليس كلاجئين بيئيين ولكن كإنسان يستظل في حماية المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

- تبلور مفهوم اللاجئ البيئي في القانون الدولي العام:

لقد شهد العالم في فترة السبعينيات من القرن الماضي اهتمام من المجتمع الدولي حول مشكلات البيئة، خاصةً وبعد أن اتضحت العلاقة بين البيئة والنمو الاقتصادي، فتدهور البيئة يجعل إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي صعبة، لذا اهتمت المؤتمرات الدولية بمحاولة إيجاد حلول للمشكلات البيئية.

فقامت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة عام ١٩٦٨ بالدعوة إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية، والذي تم عقده في ستوكهولم عام ١٩٧٢، والذي صدر عنه مجموعة من المبادئ والمفاهيم القانونية لقانون حماية البيئة الدولي، والذي يعتبر أول محاولة من قِبل المجتمع الدولي لمعالجة العلاقات بين البيئة والتنمية على الصعيد العالمي، والتي عالجت الجيل الأول من الأعمال البيئية من خلال مجموعة من السياسات الدولية المشتركة(٢٠).

وقد أكد مؤتمر ستوكهولم في المادة الأولى على حق الانسان في الحرية والمساواة في ظل ظروف عيش مناسبة في بيئة تسمح نوعيتها بالحياة في ظل الكرامة وتحقيق الرفاه، وعلى الرغم من أنه لم يتطرق إلى تعريف اللاجئ البيئي عند وقوع الكوارث البيئية إلا أنه كان حجر الأساس لما أعقبه من مؤتمرات ومعاهدات خاصة بالبيئة.

كما أعقبه مجموعة من المؤتمرات ولكنها ركزت في الأساس على التصدي لظاهرة تغير المناخ والمحافظة على درجة حرارة الأرض وعدم ارتفاعها دون التركيز على ضحايا هذه الكوارث مثل؛ إعلان نيروبي

١٩٨٢م، مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ١٩٩٢، وإعلان هيوغو ٢٠٠٥، ومؤتمر كوبنهاغن ٢٠٠٨[٢١]، وبالتالي فهي لم تضع أي ضمانات لضحايا الكوارث البيئية أو تغير المناخ.

ومن ناحية أخرى لا يمكن إغفال حماية البيئة والجماعات البشرية التي تتعرض للكوارث البيئية في زمن الحرب نتيجة لاستخدام الأسلحة المضرة بالبيئة، مثلما أقرها البروتوكول الملحق باتفاقية جينيف المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة في المادة ٥٥ والتي تُلزم أطراف النزاع المسلح أثناء القتال بحماية البيئة الطبيعية أثناء القتال واسعة المدى بل وحظر الأساليب القتالية التي تُضر بالبيئة وبصحة الإنسان فيها[٢٢].

رابعًا، العلاقة بين اللجوء والبيئة:

هناك علاقة ثنائية بين اللجوء والبيئة، فالعوامل البيئية تسرع من حدوث المأوى، والمأوى بدوره يؤثر على البيئة، وقد أدى تغير المناخ والتدهور البيئي وندرة الموارد والكوارث الطبيعية وغيرها إلى زيادة تعقيد هذه المشكلة. علاقة. في التسعينيات، ذكرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن أخطر آثار تغير المناخ هي تلك التي تؤثر على الهجرة البشرية وتتجلى من خلال مواقف وظواهر من واقع الحياة في علاقات يمكن توضيحها من خلال[٢٣]:

- تؤدي العوامل البيئية مثل الفيضانات والأعاصير والتصحر إلى اللجوء، مثل إعصار إيداي الموسمي الاستوائي مناطق في موزمبيق وزيمبابوي وملاوي، في مارس من عام ٢٠١٩.
- يمكن أن تؤثر التدفقات الكبيرة من المهاجرين على البيئة، سواء في البلدان المستقبلة أو بلدان العبور أو في مناطق الهجرة الداخلية المحلية. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر مراكز الإيواء والمخيمات أيضًا على البيئة، مما يؤدي غالبًا إلى التلوث البيئي واستنزاف الموارد.
- لا خلاف على مدى تأثير التغيرات المناخية على الصحة، حيث تؤدي هذه التغيرات إلى اتساع ثقب الأوزون، والذي ينجم عنه بطبيعة الحال العديد من الأمراض النادرة التي يصعب علاجها.

ولعل أهم تأثير على البيئة هو أن تغير المناخ يؤدي إلى كوارث طبيعية، مما يؤدي إلى نقص الموارد وتراجعها وغيرها، مما يؤثر على الظروف الأساسية التي تضمن بقاء الأفراد والحفاظ على وجودهم. نتيجة لتغير المناخ، ستشهد العديد من البيئات انخفاضًا كبيرًا في درجات الحرارة، بينما ستشهد بيئات أخرى ارتفاعًا في مستويات المياه. أما بالنسبة للمناطق الريفية التي تعتمد بشكل كبير على الأنشطة الزراعية، فالأثر أكبر، لأن المأوى لم يعد مرتبطاً بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فقط... بل أصبح مرتبطاً بالعوامل البيئية.

المبحث الثالث:

الاستقرار السياسي في دارفور في ظل اللجوء البيئي

وصف برنامج الأمم المتحدة للبيئة التصحر بأنه "أكبر مشكلة بيئية في السودان". حيث يعد الفقد المستمر للأراضي الخصبة أحد الضغوط البيئية العديدة التي دفعت بالأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في دارفور إلى صراع عنيف. وبالفعل، فإن المعروض من الأراضي الخصبة آخذ في الانخفاض، في حين أن أعداد البشر والماشية تتزايد بسرعة. ومع تزايد هذه التوترات الأساسية، أصبح ضعف المؤسسات التي تحكم الوصول إلى الأراضي والمياه أكثر وضوحًا، وكانت بعض الجماعات مثل الرعاة محرومة بشكل خاص. وعليه، تم تجنيد الجماعات المهمشة كميليشيات لخوض حروب بالوكالة، حيث تمكنوا من مداهمة الماشية. وبجانب ذلك، هناك العديد من العوامل ساهمت في تأجيج الصراع في إقليم دارفور تتمثل فيما يلي:

- العوامل الاقتصادية: تتمتع دارفور ببنية تحتية اقتصادية ضعيفة وتفتقر إلى الطرق التي تربط المنطقة الوسطى أو الولايات المحيطة بها والعواصم الإقليمية والزعماء المحليين، وكانت دائمًا واحدة من أكثر المناطق النائية في السودان. وحتى في ظل الظروف العادية، فإن الوصول إلى دارفور أمر صعب لأن المنطقة بعيدة جداً عن العاصمة الخرطوم. هناك نقص في المشاريع التنموية لاستيعاب العمالة المحلية، والخدمات التعليمية ضعيفة، ومعدل استنزاف التعليم مرتفع، وتحول العديد من المنتجين إلى مستهلكين بسبب تأثير التغيرات الاجتماعية، وتزايدت نسبة العاطلين عن العمل والمهنيين الهامشيين[٢٤].
- العوامل السياسية: لَعِبَتُ الظروفُ السياسيَّة دورًا مؤثرًا في تطور أزمة دارفور حتى تزايدت طبيعة الأزمة وحجم انتشارها الجغرافي؛ حتى فاجأت العالم سنة ٢٠٠٣ بضربات عسكرية عنيفة ومُتتالية ضد الجيش النظامي شملت الولايات الثلاث لإقليم دارفور، فقد شنت مجموعتان مسلحتان حربًا في دارفور ضد حكومة السودان. بدأت هذه الجماعات، جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، الحرب بشن هجمات على المدن والمنشآت الحكومية والمدنيين في دارفور، ونتج عن ذلك قتل عدة مئات من رجال الشرطة وتدمير أكثر من ثمانين مركز شرطة في الهجمات، كما أدى ذلك إلى فراغ أمني زاد من تشويه المجتمع المدني في دارفور، وقد شجَّعت هذه المعارك حركات احتجاجيَّة أخرى مُناهضة للحكومة السودانيَّة خارج الإقليم، بعضُها سابقٌ لأزمة الغرب مثل مؤتمر "البجا والأسود الحرة" في الشرق، وحركة "كوش" في الشمال، والبعض الآخر وُلِدَ في أعقاب الأزمة مثل حركة" الكرامة" في كردفان، وعلى صعيدٍ آخر عصفت هذه المعارك الطاحنة بالمدنيين العزَّل في دارفور، فأضفت على الأزمة السياسيَّة بُعدًا إنسانيًا كشف بدوره تناقضات ثقافيَّة عميقة تطول خطورتها كل أرجاء السودان، وتنعكس آثارُها السلبيَّة على القارة الإفريقيَّة بشكلٍ عام[٢٥].
- العوامل الطبيعية: تشير الدلائل إلى أنه هناك علاقة عكسية بين معدل هطول الأمطار وبين النزاعات القبلية إذ أن النزاعات والصراعات تزداد عندما تقل كمية الأمطار، لأن ذلك يسبب قلَّة المراعي يرافقه

شحة في المياه ومن ثم كثرة التنقل والاحتكاكات التي قد ينتج عنها النزاعات القبلية، لذلك فإن العوامل الجغرافية الطبيعية قد أوجدت أرضية مناسبة لنشوب الصراعات القبلية، بعد الجفاف الذي حل بالمنطقة حيث نتج عنه هجرة بعض القبائل من أراضيها مما أدى إلى نشوب صراعات بين هذه القبائل[٢٦]. وبالتطرق لأزمة دارفور، فقد عانت شمال دارفور وأجزاء من غرب وجنوب دارفور من حالات الجفاف المتكررة، كما ظلت غلة المحاصيل منخفضة ولا يمكن التنبؤ بها بسبب عدم انتظام سقوط الأمطار وانتشار الآفات ونقص المدخلات الزراعية، كما تضاءلت الثروة الحيوانية بسبب المراعي وندرة المياه، مما ساهم في استمرار تزايد هجرة القوى العاملة المحلية بحثًا عن عمل تاركةً وراءها الأطفال والنساء وكبار السن[٢٧].

- العوامل الأمنية: تمتد حدود إقليم دارفور بغرب السودان لمسافة طويلة تشترك مع ثلاث دول هي ليبيا، التشاد، افريقيا الوسطى ورغم أن هذه الحدود طويلة بدرجة ملحوظة فلا توجد عليها حراسات أمنية كافية، وقد رسمت من طرف الاستعمار بطريقة عشوائية مما أدى إلى تقسيم بعض القبائل مع دول الجوار، فأصبح جزء من هذه القبائل في دارفور وجزء آخر منها موجود في دول الجوار مما أدى إلى سهولة الانتقال على جانبي الحدود من دولة لأخرى، وعندما عادت الحكومة الثنائية ضم دارفور إلى حكومة الخرطوم لم تنتزع السلاح من يد القبائل، فاستمر وجود رقابة أمنية عليها مما خلق دائما جوا من الصراع والقتال في هذه المنطقة، كما تسرب العديد من كميات السلاح لأهالي دارفور مما دهور الوضع الأمني بالإقليم[٢٨]. فعلي سبيل المثال، أدى تدفق الأسلحة الصغيرة الحديثة منذ الحرب في تشاد إلى زيادة الخسائر في الأرواح خلال أزمة دارفور والصراعات التي تمخضت عنها؛ كما يبدو أن المتمردين تم التعرف عليهم داخل مجتمعين أو ثلاثة – من بين ٨٠ قبيلة ومجموعات عرقية مقسمة بين البدو والمجتمعات المستقرة – من قبائل الفور والمساليت والزغاوة التي تمتد على الحدود السودانية التشادية[٢٩].

<u>أولاً، الانتهاكات البيئية في إقليم دارفور:</u>

لا أحد يستطيع أن ينكر أن أي نزاع قد يؤدي في معظم الأحيان إلى انتهاك البيئة في الأقاليم التي تدور عليها الصراعات، وبطبيعة الحال فقد تأثر إقليم دارفور من جراء النزاعات التي دارت في الإقليم، وأثرت بطبيعة الحال على البيئة في هذا الإقليم. حيث تسارعت العمليات المزمنة للتدهور البيئي وفقدان الإدارة البيئية التقليدية بشكل كبير خلال الأزمة الحالية، سواء من خلال آثار النزوح الجماعي أو القتال نفسه. وهذا يضع عبئًا إضافيًا على النظام البيئي الهش في دارفور وسبل العيش ذات الصلة.

ففي خضم الأزمة التي عصفت بإقليم دارفور عمد الناس إلى قطع مساحات كبيرة من الغابات، وبات الغطاء الشجري متفرقًا جدًا بحيث أن اللاجئين في بعض المناطق يضطرون الى اجتياز مسافة ٧٥كم من مخيماتهم ليعثروا على خشب يبيعونه للبناء أو يستعملونه حطباً للوقود، وذلك بحسب ما جاء في تقرير للأمم المتحدة صدر عام ٢٠٠٩م، وعنوانه "الفقر والتشويه وتعرية الغابات". كما أشار التقرير إلى زيادة الطلب على الخشب في مدن دارفور الرئيسية الثلاث، وهي الفاشر ونيالا والجنينة، منذ بدء النزاع عام ٢٠٠٣م، وازدادت أعداد

مناشر الخشب وأتونات شي الطوب التي تعمل بالحطب لتلبية الطلب المتزايد على مواد البناء اللازمة لإقامة قواعد جديدة لقوات حفظ السلام ومخيمات اللاجئين ومساكن لموظفي الأمم المتحدة[٣٠]. كما كانت هناك تقارير تؤكد على أن قوات الميلشيات والجنود الحكوميين بدأوا في ربح الأموال من جمع وبيع أشجار الماهوجني وغيرها من أشجار الأخشاب الصلبة لتجارة الأثاث[٣١].

والجدير بالذكر أنه يتم حرق حوالي ٥٢,٠٠٠ شجرة سنويًا في أفران الطوب وحدها، مما يعني أن "صناعة الطوب الحالية لها تأثير مدمر على البيئة الهشة في دارفور ". تقتلع قمائن الطوب التربة الطينية حول القرى والبلدان لصناعة الطوب وتحتل أراضٍ زراعية قيّمة[٣٢]. كما أدت التجمعات السكانية غير المسبوقة في دارفور إلى استنزاف الموارد المحلية. فعلى سبيل المثال، في مخيمي أبو شوك والسلام، تم استنزاف ١٢–١٥ بئرًا من أصل ٦٦ بئرًا تم حفرها[٣٣].

كما استمرت تداعيات النزاع في دارفور وذلك من خلال عمليات النزوح؛ فعلي سبيل المثال، إن المزارعين الذين طردوا من حقولهم بسبب النزاع غالبًا ما وجدوا أن تجارة الأخشاب هي العمل الوحيد الذي تُرك مفتوحًا بعد أن لجأوا إلى مخيمات النازحين، وقد تسبب النزوح من خلال العمليات التالية في تدهور بيئي شديد[٣٤]:

- تجري إزالة الغابات غير المنضبط، في سياق انهيار الحكم، مدفوعًا بدور الأخشاب وخشب الوقود في اقتصاد الحرب والأزمات.
- يتم تدمير الأصول الطبيعية والمادية باعتبارها سمة من سمات الحرب – محاصيل المزارعين ترعى من قبل الماشية الرعوية، ويتم حرق المراعي لمنع الرعي وتدمير المضخات اليدوية.
- استراتيجيات سبل العيش للأزمات لها آفاق قصيرة المدى، مما يقوض قاعدة الموارد الطبيعية.
- يتم حظر طرق الهجرة، مما يؤدي إلى الإفراط في الرعي في المناطق التي تتركز فيها الماشية.

ويرى الباحث أن مظاهر الإخلال بالبيئة في إقليم دارفور نتيجة النزاع الذي دار في هذا الإقليم، لم تكن واضحة بالقدر الكافي والصريح في التقارير الصادرة عن لجان تقصي الحقائق، ولكن كل ما أشارت إليه التقارير هو أن هناك جرائم ارتكبت في إقليم دارفور تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان – وهو ما يمثل إغفال أهمية البعد البيئي.

فقد قدّمت اللجنة الدولية لتقصي الحقائق تقريرًا كاملاً عن نتائج تحقيقاتها إلى الأمين العام في ٢٥ يناير من العام ٢٠٠٥م، حيث تبيَّن للجنة مسؤولية حكومة السودان وميليشيات الجنجويد عن انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان تشكّل جرائم بموجب القانون الدولي العام، وتبيّن للجنة على وجه الخصوص أن قوات الحكومة والميلشيات شنّت هجمات عشوائية، شملت قتل المدنيين، التعذيب، الاختفاء القسري، تدمير القرى، الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والنهب والتشريد القسري في جميع أرجاء دارفور، وقد نفذت هذه الأعمال على نطاق واسع وبصورة منهجية وهي بالتالي تشكل جرائم ضد الإنسانية[٣٥].

في نهاية المطاف، يتضح بأنه اشتد التدهور البيئي في دارفور في السنوات الأخيرة، نظرًا للأزمة التي عانت وما زالت تعاني من تداعياتها دارفور، مما أدى إلى تقويض آفاق المستقبل في المنطقة، هذا التدهور مدفوع في المقام الأول بقوة التأثير البشري على البيئة؛ إلى حد ما، هذا التأثير هو النتيجة المتوقعة للنمو السكاني السريع، حيث تستهلك أعداد أكبر من الناس المزيد من الموارد؛ فغالبًا ما كانت المخاوف البيئية هي السبب الجذري للصراع في المنطقة حيث يتصادم الناس، وخاصة المزارعين والرعاة، حول الحصول على الموارد الطبيعية. إلى جانب ذلك، كان لتعدد أطراف النزاع، والتغير المناخي وإغفال البعد البيئي في عملية السلام تداعياته على استمرار أزمة الصراع في دارفور.

ثانيًا، تداعيات اللجوء البيئي في دارفور:

بناءً على ما سبق، كانت العلاقة بين الرعاة والمزارعين تكاملية، ذات مصالح ومنافع مشتركة ومتبادلة بين المجموعات المستقرة والراحلة، ولكن بدأت هذه العلاقة في الاختلال مع بداية التغيرات المناخية التي ارتبطت بموجات جفاف الساحل بالإضافة إلى التصحر والقحط، ممّا أدى إلى عدم كفاية المراعي التقليدية لرعي المواشي، وهنا بدأت تظهر بوادر اللجوء البيئي، ففي ١٩٧١ بدأت القبائل العربية تتجه نحو الجنوب والغرب، وأدت موجة التحرك الجماعي إلى ارتفاع مستوى الضغط على البيئة من جانب ومن جانب آخر أثرت على المزارعين بسبب دخول أنماط جديدة من السلوك[٣٦].

ومع زيادة الجفاف وندرة المياه وحاجة الرعاة إلى مناطق جديدة للرعي، تأثرت البيئة بشدة بسبب أساليب الزراعة والرعي غير المستدامة. وقد أدت هذه الظروف في عام ١٩٨٧ إلى اندلاع صراع بين قبيلة الفور والعرب، حيث تنافسوا على الموارد المتناقصة نتيجة الجفاف والمجاعات، مما أدى إلى تهجير الرعاة الذين ينتمون بشكل رئيسي إلى أصول عربية في شمال دارفور باتجاه الجنوب بحثًا عن مراعٍ أكثر خصوبة. ومع استمرار التغيرات المناخية وتدهور البيئات المحلية، شعر الناس بضرورة الانتقال إلى مناطق أخرى لضمان البقاء والحفاظ على وجودهم[٣٧].

وأدى اللجوء البيئي في دارفور إلى عدة تداعيات سلبية على الاستقرار السياسي والأمني، منها[٣٨]:

- انهيار التركيبة الاجتماعية التقليدية وزيادة مستوى الفقر والمجاعة بين السكان.
- تصاعد منافسة الموارد المائية والموارد المحدودة مما سبب إضرارًا بالبيئة.
- تصاعد الصراعات المسلحة بين الرعاة والمزارعين وبين القبائل بشكل عام.
- زيادة انتهاكات حقوق الإنسان وتصاعد أعداد ضحايا الصراعات العرقية.

الخاتمة:

يعد اللجوء البيئي من أكثر الظواهر انتشـــارًا في الآونة الأخيرة، والتي تمثل تحديًا حقيقيًّا للاســـتقرار السـياسـي، بالنسـبة للدول/ المناطق المسـتضـيفة للاجئين البيئيين، وذلك في ظل غياب التنظيم القانوني للهجرة البيئية، وبالتالي الافتقار إلى تنظيم العلاقة بين حقوق الإنســـان، التي يعتبر اللاجئ البيئي جزءاً منها، وبين الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تقع على عاتق الدولة/ المناطق المستضيفة.

وتعاني البيئة في الآونة الأخيرة في ظل التطورات الصـــناعية وانتشـــار التلوث، من تدهور في الموارد الطبيعية، ومن ثم يعتبر الأمن الإنســـاني بمثابة الديناميكية التي تربط بين قاعدة الموارد الطبيعية والنســـيج الاجتماعي والاقتصـادي للدولة لتحقيق الاسـتقرار المحلي وتحقيق أهداف التنمية المسـتدامة، ولهذا ناقشـت من خلال هذه الدراسـة أثر انعكاسـات ظاهرة اللجوء البيئي على الاسـتقرار السـياسـي (دارفور نموذجًا)، وفي سـبيل الإجابة على التسـاؤلات التي أثارتها هذه الدراسـة، قسـم الباحث الدراسـة إلى ثلاثة مباحث؛ حيث تناول المبحث الأول: ماهية البيئة وأهميتها للإنســـان، في حين عالج المبحث الثاني: ماهية اللجوء البيئي، ثم جاء المبحث الثالث ليعالج الاستقرار السياسي في دارفور في ظل اللجوء البيئي.

وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج والتوصيات التي يمكن إجمالها على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

- تعد التحديات البيئية المشـــتركة نقاط دخول محتملة للتعاون بين الجماعات / الدول، حتى لو كانت علاقاتهم معادية أو تتســـم بعدم الثقة. كما توفر التحديات البيئية فرصًـــا للتعاون لأنها تتجاوز الحدود السياسية، وقد تكون أقل حساسية من الناحية السياسية من الموضوعات الأخرى.
- الضـــغط على الموارد: يؤدي تدفق كبير من اللاجئين البيئيين إلى زيادة الضـــغط على الموارد الطبيعية والاقتصـــادية في الدول/ المناطق المضـــيفة. قد يحدث نقص في المياه والغذاء والســـكن والطاقة، مما يتسبب في توترات وصراعات بين اللاجئين والسكان الأصليين.
- الاضطراب الاجتماعي: يؤدي وجود عدد كبير من اللاجئين البيئيين إلى زيادة الاضطرابات الاجتماعية والتوترات القومية في الدول/ المناطق المضـــيفة. قد يحدث صـــراع على الموارد والفرص الاقتصـــادية، وتزايد حالات التمييز والعنف القومي، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار السياسي.
- الهجرة غير الشـرعية: يدفع تدهور البيئة وتغير المناخ بعض الأشـخاص إلى الهجرة غير الشـرعية بحثًا عن حياة أفضـل. قد يؤدي تزايد أعداد المهاجرين غير الشـرعيين إلى تفاقم القضـايا الأمنية والاقتصـادية في الدول المستقبلة، وقد يترتب على ذلك تدابير أمنية صارمة وتوترات سياسية.
- التحديات الاقتصادية: يترتب على وجود اللاجئين البيئيين تحديات اقتصادية على الدول المضيفة، حيث يحتاج اللاجئون إلى الدعم والإغاثة والخدمات الأســاســية. قد تؤدي تلك الأعباء الاقتصــادية إلى تقليل الاستقرار الاقتصادي وزيادة التوترات الاجتماعية والسياسية.

- يشكل بناء السلام البيئي الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية قبل النزاع أو أثنائه أو بعده، مع التأكيد على إمكانات الإدارة البيئية – وخاصة الإدارة التعاونية بين الجهات الفاعلة في الصراع – لدعم السلام والاستقرار.
- يشمل بناء السلام البيئي المناهج والمسارات المتعددة التي يتم من خلالها دمج إدارة القضايا البيئية ويمكن أن تدعم منع النزاعات والتخفيف من حدتها وحلها والتعافي منها. حيث تتخطى العديد من القضايا البيئية الحدود السياسية، مما يجعل من الصعب – إن لم يكن من المستحيل – على البلدان أو الجماعات معالجتها من جانب واحد.

ثانيًا: التوصيات:

١. تتطلب التحديات المتعلقة باللجوء البيئي تعاونًا دوليًا قويًا وجهودًا مشتركة للتصدي لتغير المناخ والتشجيع على الاستدامة البيئية. يجب على الدول أيأن تتبنى سياسات وإجراءات تعزز القدرة على التكيف مع التحولات البيئية وتقليل الاضطرابات الناجمة عن اللجوء البيئي. يجب أيضًا تعزيز التعاون الدولي وتقديم الدعم المالي والتقني للدول المتأثرة بظاهرة اللجوء البيئي، بما في ذلك تعزيز البنية التحتية وتطوير القدرات المحلية.

٢. ينبغي أن تركز الجهود على مكافحة تغير المناخ والحفاظ على البيئة، وذلك من خلال تنفيذ اتفاقيات دولية مثل اتفاقية باريس للمناخ وتعزيز الاستدامة في القطاعات المختلفة مثل الزراعة والصناعة والنقل.

٣. تضمين الموارد الطبيعية والقضايا البيئية في استراتيجيات بناء السلام المتكاملة. حيث في كثير من الحالات، تمر سنوات من التدخل قبل أن تحظى إدارة الموارد الطبيعية بالاهتمام الكافي. كما يمكن أن يؤدي الفشل في الاستجابة للاحتياجات البيئية واحتياجات الموارد الطبيعية للسكان إلى تعقيد مهمة تعزيز السلام وحتى الإسهام في وقف الصراع.

٤. من الضروري إيجاد آليات مناسبة من أجل التوصل إلى حلول سلمية للصراعات السياسة من الحروب الأهلية والإقليمية، والنزاعات الحدودية، والتوترات القبلية، فضلاً عن الصراعات على الموارد الطبيعية، لما لها من تأثير بالغ على تحقيق الاستقرار السياسي في دارفور.

قائمة المراجع النهائية:

أولاً، المراجع العربية:

- إبراهيم قاسم درويش البالاني، الأبعاد الجغرافية السياسية للصراع البيئي في دارفور، مجلة ديالي، ع ٦٥، ٢٠١٥.
- إجلال رأفت، أزمة دارفور.. أبعادها السياسيَّة والثقافية في: "السودان على مُفترق الطرق بعد الحرب قبل السلام"، سلسلة كتب المُستقبل العربي، مركز الدراسات والوحدة العربية، بيروت، لبنان، سبتمبر ٢٠٠٦.

- جميلة حميدة، النظام القانوني للضرر البيئي وآليات تعويضه، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ٢٠١١.
- حمداوي محمد، اللاجئ البيئي من الوجود المادي إلي أمل الحماية القانونية الدولية، مجلة الدراسات الحقوقية، العدد ٤، جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٥.
- زكريا عبد الوهاب محمد زين، دور القانون الدولي الإنساني في حماية البيئة: دراسة مقارنة، مجلة جيل حقوق الانسان العدد ٣٣، على الرابط التالي: https://jilrc.com/
- سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة، ط١، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٠.
- سيد طنطاوي محمد، التلوث البيئي العابر الحدود وآثار تفشي COVID-19 في ضوء قواعد القانون الدولي، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر (٢٠ مايو ٢٠٢٠)، على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=66583
- عبدالله بن عبدالرحمن البريدي، التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، العبيكان للنشر، الرياض، ط١، ٢٠١٥.
- علي حمدان، أهم ما جاء في اتفاقية جينيف الخاصة باللاجئين لعام ١٩٥١م، موقع أورينت، تاريخ النشر (١٤ إبريل ٢٠١٦)، على الرابط التالي: https://www.orient-news.net/
- فني كنزة، الهجرة البيئية بين الدواعي الإنسانية والتداعيات الأمنية في إفريقيا: إقليم دارفور نموذجاً، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر (١٥ مارس ٢٠١٧)، على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=44540
- كاظم المقدادي، المشكلات البيئية المعاصرة في العالم، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة البيئة، ٢٠٠٧.
- كرم علي حافظ، الإعلام وقضايا البيئة، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٧.
- كمال حداد: الأبعاد القانونية والدولية لأزمة دارفور، الدفاع الوطني اللبناني، ع: ٦٠، مايو ٢٠٠٧م، على الرابط التالي: https://www.lebarmy.gov.lb/
- مجلة البيئة والتنمية: نزاع دارفور يدمر بيئتها، ع: ١٥٣، ديسمبر ٢٠١٠م.
- مستاك يحي محمد لمين، قضية دارفور وأبعادها الإقليمية والدولية دراسة من ٢٠٠٣-٢٠١٥، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري ،٢٠١٢-٢٠١٣.
- مصطفي أحمد فؤاد، إبراهيم محمد العناني، ناريمان عبد القادر، وكمال حماد، القانون الدولي الإنساني، ط١، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٥.
- الموسوعة السياسية: إقليم دارفور، على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%20%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%81%D9%88%D8%B1

- نعيم حمزة عبد الرضا حبيب، الوضع القانوني للاجئ البيئي في القانون الدولي العام، رسالة التخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، قسم القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، يناير ٢٠١٢.
- هشام بشير، وعلاء الضاوي سبيطة، حماية البيئة والتراث الثقافي في القانون الدولي، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٣.
- الياس أبو جودة، التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد ٧٨ – تشرين الأول ٢٠١١، على الرابط التالي: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

ثانيًا، المراجع الأجنبية:

- Brendan Bromwich, UNEP, Environmental degradation and conflict in Darfur: implications for peace and recovery, Humanitarian Practice Network, (July 2008), Link: https://odihpn.org/magazine/environmental-degradation-and-conflict-in-darfur-implications-for-peace-and-recovery/
- Christopher B. Fied, Vincente R. Barros. Climate change 2014. Impacts, adaptation and vulnerability. Part A: Global and sectoral aspects (IPCC: Cambridge University Press, 2014)
- Culture: urban future; global report on culture for sustainable urban development, UNESCO, 2016.
- Daniëlla Dam-de Jong, Environmental law obligations relevant to the governance of natural resources, Cambridge University Press, (05 July 2015), Link: https://www.cambridge.org/core/books/abs/international-law-and-governance-of-natural-resources-in-conflict-and-postconflict-situations/environmental-law-obligations-relevant-to-the-governance-of-natural-resources/9BB26E495F5F8758514C3CAF5927367A
- DEEP DIVE, The Sustainable Use of Natural Resources: The Governance Challenge, IISD International Institute for Sustainable Development, Link: https://www.iisd.org/articles/deep-dive/sustainable-use-natural-resources-governance-challenge
- Govt. Sudan, Understanding Darfur conflict, relief web, (19 Jan 2005), Link: https://reliefweb.int/report/sudan/understanding-darfur-conflict

- Introduction to Environmental Public Health Tracking, Centers for Disease Control and Prevention, Winter 2018, Link: https://www.cdc.gov/nceh/tracking/tracking-intro.html
- New Scientist and Reuters, Darfur crisis is stripping the environment, New Scientist, (10 December 2008), Link: https://www.newscientist.com/article/dn16248-darfur-crisis-is-stripping-the-environment/#:~:text=The%20Darfur%20conflict%20in%20Sudan,booming%20war%2Dfuelled%20construction%20industry

الهوامش:

(١) عبدالله بن عبدالرحمن البريدي، التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، العبيكان للنشر، الرياض، ط١، ٢٠١٥، ص٩٢ – ٩٣.

(٢) هشام بشير، وعلاء الضاوي سبيطة، حماية البيئة والتراث الثقافي في القانون الدولي، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٣، ص١٨-١٩.

(٣) كرم علي حافظ، الإعلام وقضايا البيئة، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٧، ص٩-١٠.

(٤) المرجع السابق، ص١١.

(٥) زكريا عبد الوهاب محمد زين، دور القانون الدولي الإنساني في حماية البيئة: دراسة مقارنة، مجلة جيل حقوق الانسان العدد ٣٣، علي الرابط التالي: https://jilrc.com/

(6) Introduction to Environmental Public Health Tracking, Centers for Disease Control and Prevention, Winter 2018, Link: https://www.cdc.gov/nceh/tracking/tracking-intro.html

(7) Culture: urban future; global report on culture for sustainable urban development, UNESCO, 2016, P13.

(٨) الياس أبو جودة، التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد ٧٨ – تشرين الأول ٢٠١١، علي الرابط التالي: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

(٩) ومن ناحية أخرى يمكن القول بأن عناصر البيئة الطبيعية تتفاعل فيما بينها، ويؤثر كل عنصر منها في باقي العناصر الأخرى. فعلي سبيل المثال يؤدي تلوث التربة بمبيدات مكافحة الحشرات والآفات الزراعية، إلى تلوث المنتجات الزراعية التي تنتقل إلى جسم الإنسان بملوثاتها بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة كأن يتغذى الإنسان على الحيوانات التي تعتمد في غذائها على تلك المنتجات الملوثة. خلاصة القول: أن الجنس البشري يعيش في بيئة واحدة، وفي وسط لا ينقسم والأضرار التي تصيب البيئة لا تعرف حدوًدا سياسية أو جغرافية أو اقتصادية، باعتبار أن التلوث هو بطبيعته عابر للحدود، أو بعبارة أخرى أوجز هو "لا حدودي". سيد طنطاوي محمد، التلوث البيئي العابر الحدود وآثار تفشي COVID-19 في ضوء قواعد القانون الدولي، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر (٢٠ مايو ٢٠٢٠)، على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=66583

(10) DEEP DIVE, The Sustainable Use of Natural Resources: The Governance Challenge, IISD International Institute for Sustainable Development, Link: https://www.iisd.org/articles/deep-dive/sustainable-use-natural-resources-governance-challenge

Daniëlla Dam-de Jong, Environmental law obligations relevant to the governance of natural resources, Cambridge University Press, (05 July 2015), Link: https://www.cambridge.org/core/books/abs/international-law-and-governance-of-natural-resources-in-conflict-and-postconflict-situations/environmental-law-obligations-relevant-to-the-governance-of-natural-resources/9BB26E495F5F8758514C3CAF5927367A

(١١) حمداوي محمد، اللاجئ البيئي من الوجود المادي إلي أمل الحماية القانونية الدولية، مجلة الدراسات الحقوقية، العدد ٤، جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٥، ص١١٣.

(١٢) نعيم حمزة عبد الرضا حبيب، الوضع القانوني للاجئ البيئي في القانون الدولي العام، رسالة التخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، قسم القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، يناير ٢٠١٢، ص٥٥.

(13) Christopher B. Fied, Vincente R. Barros. Climate change 2014. Impacts, adaptation and vulnerability. Part A: Global and sectoral aspects (IPCC: Cambridge University Press, 2014), P.770.

(١٤) جميلة حميدة، النظام القانوني للضرر البيئي وآليات تعويضه، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص٤٤.

(١٥) حمداوي محمد، اللاجئ البيئي من الوجود المادي إلي أمل الحماية القانونية الدولية، مرجع سابق، ص١١٥.

(١٦) المرجع السابق، ص١١٥.

(١٧) كاظم المقدادي، المشكلات البيئية المعاصرة في العالم، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة البيئة، ٢٠٠٧، ص٤٦٦.

(١٨) علي حمدان، أهم ما جاء في اتفاقية جينيف الخاصة باللاجئين لعام ١٩٥١م، موقع أورينت، تاريخ النشر (١٤ إبريل ٢٠١٦)، على الرابط التالي: https://www.orient-news.net/

(١٩) نعيم حمزة عبد الرضا حبيب، الوضع القانوني للاجئ البيئي في القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص٢٨.

(٢٠) سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة، ط١، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٠، ص٩٦.

(٢١) نعيم حمزة عبد الرضا حبيب، الوضع القانوني للاجئ البيئي في القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص٣١ – ٣٣.

(٢٢) مصطفي أحمد فؤاد، إبراهيم محمد العناني، ناريمان عبد القادر، وكمال حماد، القانون الدولي الإنساني، ط١، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٥، ص٥٤.

(٢٣) فني كنزة، الهجرة البيئية بين الدواعي الإنسانية والتداعيات الأمنية في إفريقيا : إقليم دارفور نموذجاً، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر (١٥ مارس ٢٠١٧)، على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=44540

(٢٤) الموسوعة السياسية: إقليم دارفور، على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%20%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%81%D9%88%D8%B1

(٢٥) إجلال رأفت، أزمة دارفور.. أبعادها السياسيَّة والثقافية في: "السودان على مُفترق الطرق بعد الحرب قبل السلام"، سلسلة كتب المُستقبل العربي، مركز الدراسات والوحدة العربية، بيروت، لبنان، سبتمبر ٢٠٠٦، ص١٥٣-١٥٦.

(٢٦) الموسوعة السياسية: إقليم دارفور، مصدر سابق.

(27) Govt. Sudan, Understanding Darfur conflict, relief web, (19 Jan 2005), Link: https://reliefweb.int/report/sudan/understanding-darfur-conflict

(٢٨) الموسوعة السياسية: إقليم دارفور، مصدر سابق.

(٢٩) Govt. Sudan, Understanding Darfur conflict, Op. Cit,.

(٣٠) مجلة البيئة والتنمية: نزاع دارفور يدمر بيئتها، ع: ١٥٣، ديسمبر ٢٠١٠م، ص٢٩-٣٠.

(31) New Scientist and Reuters, Darfur crisis is stripping the environment, New Scientist, (10 December 2008), Link: https://www.newscientist.com/article/dn16248-darfur-crisis-is-stripping-the-environment/#:~:text=The%20Darfur%20conflict%20in%20Sudan,booming%20war%2Dfuelled%20construction%20industry.

(٣٢) مجلة البيئة والتنمية: نزاع دارفور يدمر بيئتها، مرجع سابق، ص٣٠.

(33) Brendan Bromwich, UNEP, Environmental degradation and conflict in Darfur: implications for peace and recovery, Humanitarian Practice Network, (July 2008), Link: https://odihpn.org/magazine/environmental-degradation-and-conflict-in-darfur-implications-for-peace-and-recovery/

(34) Ibid.

(٣٥) كمال حداد: الأبعاد القانونية والدولية لأزمة دارفور، الدفاع الوطني اللبناني، ع: ٦٠، مايو ٢٠٠٧م، على الرابط التالي: https://www.lebarmy.gov.lb/

(٣٦) فني كنزة، الهجرة البيئية بين الدواعي الإنسانية والتداعيات الأمنية في إفريقيا : إقليم دارفور نموذجاً، مصدر سابق.

(٣٧) إبراهيم قاسم درويش البالاني، الأبعاد الجغرافية السياسية للصراع البيئي في دارفور، مجلة ديالي، ع ٦٥، ٢٠١٥، ص ٢٠-٢٣.

(٣٨) مستاك يحي محمد لمين، قضية دارفور و أبعادها الإقليمية و الدولية دراسة من ٢٠٠٣-٢٠١٥، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري ،٢٠١٢-٢٠١٣، ص ٤١.